جهود الوساطة السعودية بين السودان وتشاد عام 2007
في إطار سياسة المملكة تُجاه إفريقيا

د. شيرين مبارك فضل الله– جامعة القاهرة*

المستخلص

وقّع السودان وتشاد اتفاق مصالحة برعاية المملكة العربية السعودية عام 2007م، تعهدا فيه بالتعاون لتحقيق السلام بينهما، مع التزام الجانبين بالعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة؛ لإنهاء الصراع في دارفور، وشرق تشاد؛ لتحقيق الاستقرار والأمن للجميع. جاء هذا الاتفاق بعد فترة طويلة من التوتر سادت العلاقات بين الجانبين، على خلفية اتهامات متبادلة بدعم كلا الطرفين لجماعات متمرّدة على الطرف الآخر، حيث اتهمت تشاد السودان مرارًا بدعم هجمات ميليشيا الجنجويد المتمركزة في دارفور، قرب حدود تشاد. وبالمثل اتهمت الخرطوم الحكومة التشادية بدعم حركات معارضة للحكومة السودانية في تشاد وإيوائها.

الكلمات الدالة: السودان– تشاد– حركات المعارضة – الوساطة السعودية.

مقدمة

تكمن أهمية الوساطة كونها وسيلة بديلة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وهي مسار مغاير للعنف والحروب التي تنشأ بين الدول المتنازعة، وتعد الوسيلة البديلة للقضاء، والمتجاوزة عن تعقيداته وإجراءاته الطويلة في فض النازعات الدولية. وهي محاولة للتوصل إلى حل ودي يقبله أطراف النزاع، في ظل وساطة طرف ثالث غير منحاز، ومقبول من الطرفين، ومن أهم مهام الطرف الثالث توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر، وهو الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية عام 2007م فيما يخص النزاع السوداني التشادي، الذي نشب بين الجارتين، على خلفية التعقيدات التي سببها اندلاع الصراع المسلح في دارفور.

مرّت علاقات الخرطوم بأنجامينا بكثير من حالات الشد والجذب، نتيجة إيواء الدولتين ودعمهما للحركات المعارضة في كلا البلدين. ويبقى الهدف الأساس لكلا البلدين هو محاولة السيطرة

* د. شيرين مبارك فضل الله، مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

على الحدود الممتدة بينهما؛ لكبح جماح أي نشاط معادٍ يمكن أن يحدث، ويشكل تهديدًا للسلطة القائمة، مثل أنشطة الحركات المسلحة المناوئة للحكومة في كلا الدولتين.

قبل عام 2005م كان الرئيس التشادي إدريس ديبي حليفًا للنظام في السودان، ورفض تقديم المساعدة للمعارضة السودانية – سواء في دارفور أو جنوب السودان – لكن ابتداءً من العام 2003 لم يعد قادرًا على منع حركتي المعارضة المسلحة في دارفور، جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، من استخدام تشاد قاعدة خلفية، ومكانا لتجنيد المقاتلين. وفي شهري مارس وأبريل من العام 2003، أرسل إدريس ديبي قوات تشادية لمقاتلة جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، داخل دارفور، غير أن الجنود البريين/الزغاوة التشاديين لم يبدوا – نظرًا للارتباطات القبلية– استعدادًا كبيرًا لمقاتلة أفراد آخرين من البريين، فأخطروا قوات المعارضة الدارفورية بنيتهم في الهجوم.

في المقابل، قام البشير بدعم جماعات المعارضة المسلحة التشادية الساعية إلى الحصول على قواعد خلفية، وأسلحة من الخرطوم. ووصل الأمر إلى إعلان أنجامينا أن هناك «حالة حرب» مع السودان بعد هجمات على بلدة حدودية شنها متمردون، ادعت الحكومة التشادية أن الحكومة السودانية سلحتهم. فشلت قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في تخفيف حدة العنف في دارفور، وما نتج عنها من آثار عابرة للحدود السودانية التشادية. في إطار هذا السياق صرح مسئولون من الاتحاد الإفريقي أن الصراع لا يمكن حلّه، ما لم تتوقف الأعمال العدائية على الحدود السودانية التشادية.

كان هناك العديد من جهود الوساطة لنزع فتيل الأزمة بين الدولتين، منها توقيع تشاد والسودان اتفاقيتي سلام سابقتين على الوساطة السعودية بحوالي ثمانية عشر شهرًا بوساطة ليبيا. لكن الاتفاقات المتتالية لم تفعل الكثير لوقف الهجمات والحوادث على حدود دارفور المضطربة، واتهم كل من أنجامينا والخرطوم بعضهما بعضًا مرارًا بالفشل في الحفاظ على الاتفاقات السابقة.

تهدف هذه الورقة إلى البحث عن جذور التوتر في العلاقات السودانية– التشادية، وجهود التهدئة، والوصول إلى سلام، من خلال الوساطة السعودية، برعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز، التي جاءت بعد مبادرات عربية وأفريقية عديدة، لوضع حد للصراع بين الدولتين، مع إلقاء الضوء على طبيعة حركات المعارضة في السودان وتشاد ومطالبها وأهدافها، وكيف تشابكت أطراف الصراع الداخلي في

الدولتين بعضهما ببعض، حتى أصبح صراعًا عابرًا للحدود، صانعًا لتوتر هدّد بالحرب بين الجارتين السودان وتشاد.

في السادس عشر من شهر ربيع الثاني 1428هـ، الموافق الرابع من مايو 2007، تم إنهاء خصومة دامت أكثر من ثلاث سنوات بين السودان وتشاد، بعد توقيع اتفاق مصالحة تم بين البلدين في الجنادرية في المملكة العربية السعودية، وقعه الرئيسان السوداني عمر حسن البشير، والتشادي إدريس ديبي.

أولًا- سياسة المملكة العربية السعودية تُجاه إفريقيا في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ ومعطيات جغرافية، وتاريخية، ودينية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية، وذلك على أساس: الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والعمل لأجل السلام والعدل الدوليين، وإدانة الإرهاب بجميع أشكاله، والالتزام بقواعد القانون الدولي،

والمواثيق الدولية والثنائية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية[1].

وبشكل عام، تدور حركة السياسة الخارجية السعودية بين أربع دوائر أساسية هي: دائرة الخليج العربي، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الدولية. وهنا تحتل القارة الإفريقية موقعًا متميزًا، حيث إنها تمثل قاسمًا مشتركًا بين الدوائر العربية، والإسلامية والدولية[2]. تضم إفريقيا ما يقرب من 650 مليون مسلم (حوالى 35 بالمائة من إجمالي سكان إفريقيا)، إضافة إلى تمتعها بموقع إستراتيجي، وثروة بشرية وطبيعية ضخمة، لذا كان من الطبيعي أن تولى المملكة القارة الإفريقية اهتمامًا خاصًا، وأن يكون لها دورٌ بارزٌ في شؤون العديد من دول القارة، خاصة في ظل الاستقطاب الإيراني، ومحاولة

(1)- أيمن شبانة، السياسة السعودية في إفريقيا: آفاق واعدة، ورقة عمل، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، ص 1.

(2)- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

إيران المستمرة تأسيس نفوذ قوى في إفريقيا، في إطار منافسة الدولتين على الهيمنة الإقليمية، والسياسية، والأمنية، والدينية[1].

حرصت المملكة على مد جسور التواصل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، منذ عقد الستينيات من القرن المنصرم، بالتزامن مع حصول الدول الإفريقية على استقلالها. وتعد زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز للسودان عام 1965م، وجولته في إفريقيا عام 1972م، من العلامات الفارقة في تاريخ علاقات المملكة مع الدول الإفريقية. وقد سعت المملكة في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الانفتاح على إفريقيا؛ لتنويع خارطة تحالفات المملكة الإقليمية، خاصة أن القارة تحتل المرتبة الثانية – بعد الكتلة الآسيوية– بين الكتل التصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمجموع (54 دولة). كما أنها تحتفظ بثلاثة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الدولي. فضلاً عن عضوية الكثير من دولها في مجموعة عدم الانحياز، ومجموعة السبع والسبعين، ومنظمة التعاون الإسلامي، كما تضم القارة أكثر من 21 دولة منتجة للنفط، منهم أربع دول تنتمي لأوبك هي: نيجيريا، وأنجولا، وليبيا، والجزائر[2].

كما توفر القارة الإفريقية فرصًا اقتصادية سانحة أمام المملكة للاستثمار الزراعي، حيث تتوافر بالقارة مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، ولطالما كانت الأراضي الزراعية محورا مهما وأساسيا للاستثمار الخليجي في إفريقيا جنوب الصحراء[3]، أضف لما سبق حجم السوق الإفريقية الضخمة التي تسمح بفتح أبواب متعددة ومتنوعة للاستثمارات السعودية، في ظل تنوع ووفرة المواد الخام في القارة، إذ تزخر القارة بنحو 30% من احتياطي الثروات المعدنية في العالم، وتعدّ من أهم منتجي العالم من الماس، والذهب، والبلاتين، واليورانيوم، والأخشاب، والكاكاو، والبن. تمتلك القارة أيضًا ما يزيد عن عشرة بالمائة من احتياطي البترول العالمي، و7.5% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، لذلك سعت

(1) –Feierstein، Gerald، Craig Greathead، The Fight for Africa، The new Focus of the Saudi– Iranian Rivalry، Middle East Institute، Policy Foucus، 2017، p.2.

(2)– أيمن شبانة: مرجع سبق ذكره، ص 2.

(3)– Mason، Robert، Simon Mabon،The Gulf States in East Africa: Security، Economic and Strategic Partnerships? Working Paper، Workshop 3، Gulf Research Centre Cambridge، 2015، p.1.

المملكة إلى تعزيز التبادل التجاري مع دول القارة، مستندة إلى الجوار الجغرافي، وتاريخ طويل وقديم من العلاقات بين شبه الجزيرة العربية والقارة الإفريقية [1].

في إطار حرص المملكة على تعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وبين القارة الإفريقية، جرى تنظيم العديد من الاجتماعات بين مجلس الغرف السعودية، وسفراء الدول الإفريقية بالمملكة. كما استضافت الرياض في ديسمبر 2010م مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي، بمشاركة عدد كبير من دول الخليج وإفريقيا، وبحضور ستة رؤساء أفارقة، ووزراء، وسفراء، وأكاديميين، وعدد كبير من رجال الأعمال، بهدف تعزيز الاستثمار بين الجانبين في مختلف القطاعات[2].

كان من ضمن توصيات المؤتمر: إنشاء صندوق خليجي إفريقي لإنشاء شركات استثمار؛ لتحقيق الأمن الغذائي في قطاع التنمية الزراعية، كما حث المؤتمر البنوك التجارية الخليجية على فتح فروع لها في إفريقيا، واقتراح تأسيس مؤسسة جديدة، بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي، لدعم الاستثمار في المنطقة، من خلال إنشاء مكتب إقليمي، يكون هدفه الرئيس السماح بالتدفق السهل للسلع والخدمات ورأس المال بين الطرفين، وتخصيص صناديق الاستثمار لدعم المشاريع الاستثمارية المشتركة في إفريقيا[3].

أكّد الدكتور فهد السلطان، الأمين العام لمجلس الغرف السعودية، على أهمية التعاون مع دول القارة الإفريقية، وقال إن المؤتمر ينعقد بناء على توجيهات المملكة لتعزيز العلاقات مع القارة الإفريقية وتطويرها، خاصة أن القارة أصبحت جاذبة لأهم دول العالم، نظرًا لمواردها الطبيعية الغنية، وأشار إلى أنّ المملكة ترتبط بعلاقات تاريخية مع القارة الإفريقية، من خلال شراكة تجارية بارزة [4].

- (1)Roxburgh، et.al. Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies،Mckinsey Global Institute، June 2010، pp.39- 46.

(2)- Gulf-African Fund، a new idea to support exports and agricultural investment، News Article by ahram online، Archived from the original Monday 6 Dec 2010. Retrieved 21 November 2021.

(3) - Ibid.

(4)- Gulf-African Investment Conference -2010 Opens Saturday، Set to Promote Economic Partnerships 2 Riyadh، News Article by Saudi Press A gency، Archived from the original 29/11/ 2010. Retrieved 21 November 2021.

تطورت العلاقات الاقتصادية بين المملكة والقارة، وازدادت زخمًا في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبنهاية عام 2015م، بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية والدول الإفريقية نحو68.6 مليار ريال سعودي، منها 55.9 مليار صادرات سعودية إلى إفريقيا، و12.7 مليار واردات المملكة من إفريقيا. ضمت قائمة الصادرات السعودية النفط ومشتقاته. بينما شملت الواردات: اللحوم، والفحم، والمعادن[1].

استثمرت المملكة بكثافة، في شراء الأراضي للاستثمار الزراعي في شرق إفريقيا، خاصة في ظل مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز للاستثمار الزراعي في الخارج، وكان لهذه المبادرة دور رئيس في التعاون بين المملكة وإثيوبيا والسودان على وجه الخصوص.

وتعد مكافحة الإرهاب أحد أهم دوافع التحرك السعودي في إفريقيا، خاصة مع تعرض المملكة للعديد من الحوادث الإرهابية منذ العام 2003م، وهو ما دفعها إلى تبنى إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة، حيث أطلق الملك عبد الله بن عبد العزيز هذه الفكرة، وتوّجت بإنشاء المركز عام 2011م [2].

شملت علاقات المملكة مع إفريقيا كل الأقاليم الإفريقية جنوب الصحراء بلا استثناء. لكن يظل القرن الإفريقي ومنطقة شرق إفريقيا في مركز الصدارة، نظرًا لارتباطهما الوثيق بأمن المملكة والخليج العربي. تنافست السعودية والإمارات وإيران وتركيا وقطر وإسرائيل ومصر والصين وروسيا لترسيخ النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، نظرًا لأهمية هذه المنطقة الإستراتيجية[3].

كانت الأولوية في السياسة السعودية، إبعاد النفوذ الإيراني عن جوارها القريب. وتأمين الملاحة والشحن الدولي في باب المندب. خاصة في ظل سعى إيران لإنشاء المزيد من المجموعات التابعة لها

---

(1)- أيمن شبانة: مرجع سبق ذكره، ص 2.

(2)- Feierstein، Gerald، Craig Greathead، Op. Cit، p.3.

(3)- Lons، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original october 23،2018. Retrieved 10 april 2021. https://carnegieendowment.org/sada/77561

في المنطقة، وتوفير الدعم والتدريب العسكري للشيعة في شرق وغرب إفريقيا على وجه الخصوص، لذلك؛ أظهرت المملكة اهتمامًا مطّردًا بممارسة نفوذ جيوسياسي في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي[1].

كان من أهم النجاحات التي حققتها إيران في المنطقة هو تحالفها مع السودان، الذي أثبت أنه حليف إيراني مهم لسنوات عديدة. حيث أنشأت الدولتان علاقة تعاونية بين الجيش والمخابرات. وقد دفع إدراك المملكة لخطورة السماح لإيران بتأسيس موطأ قدم لها في القرن الإفريقي، وفى السودان خاصة، بما له من خصوصية إقليمية عربية وإفريقية إستراتيجية. لذلك؛ استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة لمواجهة النفوذ الإيراني في السودان، ونتيجة التحركات الدبلوماسية والاستثمارية نجحت المملكة إلى حد كبير في حصار النفوذ الإيراني في السودان[2].

استخدمت المملكة نفوذها الدبلوماسي لجذب السودان بعيدًا عن النفوذ الإيراني، وما يمثله من تداعيات خطيرة على أمن منطقة القرن الإفريقي والخليج العربي. كما تعهدت المملكة بمساعدة السودان على الخروج من عزلته، ورفع بعض العقوبات الاقتصادية التي وقعتها الولايات المتحدة على نظام عمر البشير[3]. وفى عام 2014م، طرد السودان المسئولين الإيرانيين، بعد اتهامهم بنشر المذهب الشيعي في البلاد من خلال مراكزهم الثقافية. نتيجة هذه التطورات في العلاقة بين البلدين، في إطار ترحيب السودان بهذا الاتجاه الإيجابي في العلاقات، أكد الرئيس السوداني بأنه يجب السعي لتنفيذ إستراتيجية مشتركة لوقف تغلغل الشيعة في إفريقيا، وأعلن أن الحكومة السودانية أغلقت المركز الثقافي الإيراني في الخرطوم، لأن عمله يشكل خطرًا حقيقيًا على المسلمين السنة في السودان، كما صرح البشير بأن على الدول العربية أن تتغلب على خلافاتها وتتحد في مواجهة التحديات[4].

كانت هذه خطوات سودانية مهمة نحو تحقيق التقارب مع المملكة العربية السعودية، وفى المقابل قاد المسئولون السعوديون حملة للتغلب على إدانة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس عمر البشير،

(1) -Mason، Robert، Simon Mabon،Op. Cit، p.2.

-(2)Feierstein، Gerald، Craig Greathead، Op. Cit، p.3.

-(3)Mason، Robert، Simon Mabon،Op. Cit، p.2.

-(4)Sudan's Bashir says Relations with Saudi Arabia now Normal، news article by Sudan Tribune، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original Sunday 12 Oct 2014. Retrieved 28 April 2021.

بخصوص المزاعم المتعلقة بجرائم إبادة في دارفور. كما استثمرت المملكة في مليون هكتار من الأراضي الزراعية في السودان، وأصبح السودان ضمن حزام الأمن السعودي في شرق إفريقيا[1].

كشف الدور الذي أدّته المملكة العربية السعودية تجاه التقارب مع السودان عن استعدادها المتزايد للوجود بقوة في منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، والظهور في موقع الجهة التي تسعى إلى بسط الاستقرار والأمن في المنطقة، والتوسّط من أجل السلام في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. لذلك حرصت المملكة في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز على استثمار ثقلها السياسي والديني في الوساطة لحل النزاعات في المنطقة، وعملت بمهارة على ترسيخ تصدرها لمكان مؤثر في علاقاتها بدول شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وأرست شيئًا فشيئًا دعائم قوسٍ من النفوذ السياسي في هذه المنطقة الإستراتيجية[2].

ثانيًا– طبيعة وأبعاد النزاع السوداني – التشادي وأهم تطوراته

يمثل تعدد الأطراف وتداخل أدوارها سمة من سمات الصراعات الإفريقية بسبب تداخل وتشابك الجماعات الإثنية على حدود الدول الإفريقية. وإذا نظرنا إلى واقع دارفور الجغرافي، نجد أن الموقع الجيوسياسي للإقليم كان له تأثير كبير في أزمته التي تفجرت عام 2003م، إذ يقع الإقليم في موقع إستراتيجي في أقصى غرب السودان[3]، وتشكل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان مع ليبيا، وإفريقيا الوسطى، وتشاد[4].

(1) –Feierstein، Gerald، Craig Greathead، Op. Cit، p.4.

(2) –Ibid.

(3) – تصل المساحة الكلية للإقليم إلى حوالي نصف مليون كم²، ويقطنه زهاء الستة ملايين ونصف المليون نسمة، يتكون الإقليم من ثلاث ولايات، هي: ولاية شمال دارفور، وعاصمتها الفاشر. ولاية جنوب دارفور، وعاصمتها نيالا. ولاية غرب دارفور، وعاصمتها الجنينة. السعيد البدوي: دارفور الإطار الجغرافي، في السيد فليفل، حسن مكي (محرران)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، الأصول والمواقف، وسيناريوهات الحل والتدخل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 3، 4.

(4) –Wai، Dunstan M.، The African – Arab Conflict in the Sudan، New York: Africana Pub، 1981، p.22.

يعد السبب الرئيس في امتداد الصراع من دارفور إلى تشاد هو الحدود التشادية السودانية المفتوحة، حيث تعيش مجموعات إثنية، لا تمثل لها الحدود إلا مجرد خط صوري على الخريطة [1]. تنوعت ارتباطات الجماعات في دارفور مع دول الجوار؛ فالجماعات العربية، مثل التعايشة، والهبانية، والرزيقات، والمسيرية، ارتبطوا أكثر بالحكومة السودانية وليبيا[2]، أما الجماعات الإفريقية، وبخاصة قبائل البري– المعروفين باسميهما العربيين الزغاوة والبديات–إضافة إلى المساليت والفور، فقد ارتبطت مصالحهم بتشاد، وإفريقيا الوسطى، وليبيا في كثير من الأحيان[3]. لعب الزغاوة/البري، دورًا رئيسًا في أزمة دارفور، حيث يُعد الزغاوة من القبائل الرئيسة في شمال وشمال غرب دارفور، وفى شرق تشاد أيضًا[4]. يمثل الزغاوة مالا يزيد عن 8% من تعداد سكان دارفور[5]. وبسبب قربهم من ليبيا وتشاد، وغياب السلطة المركزية سُجّلوا منذ الثمانينات[6].

تخطى الصراع في دارفور بآثاره البعيدة المدى الحدود السودانية إلى تشاد بشكل خاص، وأنتج تحالفات عبر الحدود. كما أن الصراع حول السلطة في كل من تشاد والسودان جعل من دارفور امتدادًا للفضاء السياسي في تشاد، ومن شرق تشاد امتدادًا للفضاء السياسي في السودان[7]. وذلك في ظل

(1) – يبلغ طول الحدود بين البلدين أكثر من 1300 كم، وتمتد هذه الحدود في الجانب السوداني في إقليم دارفور من شمال كتم إلى وادى صالح، وتمتد في الجانب التشادي في ثلاث محافظات هي، بلتن، ووَدّاي، وسلامات. محمد عبد الستار سليمان: العلاقات التشادية السودانية منذ 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012، ص 48.

(2) – غادة فؤاد السيد: الصراع الداخلي في دارفور منذ 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص 57.

(3) – يذكر بعض الدارسين أن السلاح الموجود في دارفور عند بدء الصراع عام 2003، وصل إلى نصف مليون قطعة سلاح. إجلال رأفت: العوامل الداخلية وأزمة القرن الإفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 170.

(4)Giroux، Jennifer،David Lanz،Damiano Sguaitamatti،The Tormented Triangle: The Regionalisation of Conflict in Sudan، Chad، and the Central African Republic،Working Paper no. 47، Crisis States Research Centre،April 2009، p.11. –

(5) – عبد الوهاب الطيب البشير: أوضاع النازحين في دارفور في ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولي، في السيد فليفل، حسن مكى (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(6) – محمد عبد الستار سليمان: مرجع سبق ذكره، ص 48.

(7)–Institute for Security Studies، Chad– Sudan Relations: The Prisoner's Dilemma، Addis Ababa، May14، 2009، p.2.

أنظمة سياسية فقدت السيطرة على الأطراف، وجماعات إثنية استثمرت غياب السلطة في مناطقها للتمرد على الحكومة، ردّ فعل على غياب مظاهر الأمن، والتنمية، إضافة للتهميش، ومن ثمّ تكرست أزمة عدم ثقة في الحكومة المركزية [1].

اندلع النزاع المسلح في دارفور في فبراير 2003م عندما بدأت مجموعتان متمردتان هما: حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة بقتال الحكومة السودانية. بدأت هذه المجموعات المسلحة هجماتها الأولى على المنشآت الحكومية في المنطقة. وحققت نجاحات عسكرية مبكرة، الأمر الذي ساعدهم على تجنيد الآلاف [2]. بدأ تسليط الضوء على أحداث دارفور في الإعلام الغربي من خلال لقطات فيديو أخذها صانع أفلام بريطاني داخل دارفور مع المتمردين، وبُثتْ على قنوات CNN الأمريكية، والتلفزيون البريطاني، والألماني، والأسترالي في يناير 2004م. من هنا بدأ العالم يتابع الصراع الدائر في دارفور بشكل محموم[3].

استمر متمردو جيش تحرير السودان في مهاجمة القرى في دارفور بشكل منتظم، ونهبها. أجبر هذا الوضع الأمني عشرات الآلاف على الفرار من منازلهم[4]. وفى نفس الوقت تصاعد العنف على طول الحدود التشادية – السودانية، حيث شنت المعارضة المسلحة التشادية مجموعة من الهجمات انطلاقًا من دارفور إلى تشاد، انتهازًا لفرصة انفلات الأوضاع الأمنية في دارفور[5].

ظل الرئيس التشادي إدريس ديبى حليفًا مواليًا للنظام في السودان إلى أن تفجر الوضع في دارفور عام 2003، لكنه لم يستطع أن يحول من دون دعم المسئولين المقربين منه المنتمين إلى البري

---

(1)- International Crisis Group، Chad: Powder Keg in the East، Brusseles، International Crisis Group، Africa Report، NO.149، 15 April 2009، p.3.

(2) -مجموعة الأزمات الدولية: توحيد متمردي دارفور شرط أساس للسلام، تقرير إفريقيا، التقرير رقم 32، بروكسل، مجموعة الأزمات الدولية، أكتوبر 2005، ص 10.

(3) -Slim، Hugo، Dithering over Darfur? A preliminary Review of the International Response، International Affairs، Vol. 80، No.5، Oct.2004، p.814.

(4)- Hoile، David،Darfur in Perspective،The European-Sudanese Public Affairs Council،London WC2N 5BW، 2006، p.12.

(5) -United Nations، Security Council، S/2007/42، Report of the Security general on Sudan، 25 January 2007، P.5.

(الزغاوة) للمتمردين في دارفور[1]. في النهاية أجهز عجز ديبي عن السيطرة على أبناء قبيلته البري (الزغاوة)، على علاقة جيدة دامت أكثر من عشر سنوات مع النظام السوداني، ولم يعد قادرًا على منع حركتي التمرد في دارفور من استخدام تشاد قاعدة خلفية، ومن تجنيد مقاتلين من بين الحرس الجمهوري التشادي نفسه[2]، ومن الحصول على دعم قبيلة البري في تشاد، ومنهم نافذون جدًا في الحكومة التشادية[3].

في المقابل ضمت الحكومة السودانية إلى ميليشيا الجنجويد التابعة لها في دارفور عناصر تشادية معارضة، اتخذت من دارفور مقرًا لها، لاسيما العرب منهم، والمناصرون السابقون للمجلس الديمقراطي الثوري (وهم مجموعة من المتمردين العرب التشاديين)، والتاما الأعداء التقليديون للبري. كانت هذه الجماعات حين لا تقاتل بجانب الجيش السوداني في دارفور، تبدأ بشن هجماتها على تشاد عبر الحدود، ومن ثم اندلع عنف شبيه بعنف دارفور في شرقي تشاد، وتمخض ذلك عن تشريد أكثر من 170ألفا من المدنيين[4].

شكّلت محاولات الرئيس ديبي لإرضاء النافذين في حكومته من البري/الزغاوة وفى الوقت نفسه الحكومة السودانية معضلة كبيرة، وذلك كان سببًا في توتر العلاقات بين تشاد والسودان، نظرًا لوقوع ديبي تحت ضغط هائل من الزغاوة التشاديين، وخصوصًا من ضباط الجيش، الذين هددوه بالانتقام، إذا ما تحرك ضد متمردي دارفور من الزغاوة، بل طالبوه بدعم المتمردين. على الجانب الآخر، كانت الحكومة السودانية واثقة من أن المتمردين يستفيدون من دعم النافذين من الزغاوة في تشاد، خاصة أبناء القبيلة في الأجهزة العسكرية والأمنية التشادية[5].

---

(1)-Tubiana، Jerome، The Chad- Sudan Proxy War and the Darfurization of Chad: Myths and Reality، Working Paper 12، Norwegian Ministry of Forign Affairs، Small Arms Survey HSBA 12، P.12.

-(2)Tubiana، Jerome، Op. Cit، p.12.

(3) – تقرير السودان، التقييم الأساس للأمن الإنساني، تداعيات الصدى، عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور، العدد 9، شباط 2008، ص 2.

(4) – جيرومستوبيانا: حرب تشاد- السودان بالوكالة، وعملية دارفور تشاد: الأسطورة والحقيقة، الطبعة الأولى، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، 2007، ص 2.

(5) -Giroux، Jennifer،David Lanz، Damiano Sguaitamatti ،Op. Cit، p.11.

لذلك؛ سعت الخرطوم إلى الردع العسكري، وفي يناير 2004م، تم قصف النصف التشادي من بلدة الطينة الحدودية. منذ ذلك التاريخ تفاقمت الأزمة وزاد تدفق معارضو الرئيس ديبى على السودان أملًا في الحصول على دعم الحكومة السودانية. في أبريل 2005م، احتجت تشاد رسميًا على دعم السودان لحوالي ثلاثة آلاف مقاتل من المتمردين التشاديين المتمركزين بالقرب من الحدود، وما زاد الأوضاعَ سوءًا هجومٌ قام به الجنجويد عبر الحدود على بلدة تشادية في أواخر سبتمبر 2005م، قُتل فيه خمسة وسبعون شخصًا، مما كان سببًا في زيادة التوتر بين الجارتين [1].

اتسمت تلك المرحلة من مراحل تطور النزاع التشادي – السوداني بتصاعد المخاوف من حرب صريحة بين البلدين. كانت الخرطوم ترى أن الزغاوة هم مكمن الخطر، وأحد الأسباب التي تهدد استقرار السودان الداخلي، لانتشارهم على جانبي الحدود، ودعمهم من الحكومة التشادية[2]. ومثلما شرح أحد السياسيين التشاديين الوضع في تصريح له عام 2006 قائلاً:" يعتقد السودانيون طالما ظللنا نحن الزغاوة في السلطة بتشاد فلن يستطيعوا إنهاء التمرد في دارفور، لذلك؛ فإن الذي يريدونه فعلًا هو تغيير النظام في أنجامينا"[3].

اتجهت العلاقات نحو التوتر بشكل تصاعدي بين الجارتين منذ النصف الثاني من عام 2005م، حيث واصل كل جانب دعم متمردي الجانب الآخر، الذين كانوا متمركزين على جانبي الحدود في السودان وتشاد. من جانبها أظهرت الحكومة السودانية تقاربًا مع كل الخصوم السياسيين للرئيس التشادي، وأبدت وأجهزتها الأمنية عزمها على إسقاط ديبى، لإضعاف متمردي دارفور، الذين بات نظام ديبى يدعمهم بشكل سافر[4].

---

(1) – مجموعة الأزمات الدولية: تقرير رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) –Jennifer L، De Maio، Is War Contagious? The Trans nationalization of Conflict in Darfur، African Studies Quarterly، Vol.11، Issue 4، Florida، 2010، p.6.

(3)– جيرومنتوبيانا: مرجع سبق ذكره، ص 14.

(4)–Prendergast، Jhon، Sudan، Chad and the Central African Republic: The Regional Impact of the Darfur Crisis، Statement before the Subcommittee on African Affairs، Committee on Foreign Relation، U.S. Senate، Washington، D.C، March 20، 2007، p 4.

شكل الهجوم الذي شنه (التجمع من أجل الديمقراطية) المعارض لنظام ديبى على مدينة (آدرى) التشادية الحدودية في 18 ديسمبر 2005م، نقطة تحول في حدود الأزمة بين الدولتين، خاصة أن هذا التجمع ضم في تشكيله الرئيس عناصر حاربت مع الميليشا العربية المدعومة من الحكومة السودانية في غرب دارفور[1]. وبذلك تأكد ديبي من دعم الحكومة السودانية للمتمردين التشاديين. كان هذا الهجوم سببًا في قرار الرئيس التشادي بتقديم المزيد من الدعم للمتمردين في دارفور، وبعد الهجوم على آدرى في يناير 2006م، اتهم الرئيس التشادي الحكومة السودانية علنًا بدعمها للمعارضين التشاديين، وتشجيعها للعنف عبر الحدود [2].

في أبريل عام 2006م، كانت الحرب بالوكالة من خلال جماعات المعارضة قد بلغت ذروتها بين البلدين، وذلك عندما استخدمت الجبهة المتحدة من أجل التغيير، بقيادة محمد نور عبد الكريم أسلحة حصلت عليها من الحكومة السودانية في مهاجمة العاصمة التشادية أنجامينا، ولكن نظرًا للدعم الاستخباراتي الفرنسي، استطاع الرئيس ديبي صد الهجوم. وفي أعقاب هجوم المتمردين على العاصمة التشادية، قطعت أنجامينا العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم، وأعلنت أنها تعدّ نفسها في حرب مع الحكومة السودانية[3].

شهدت هذه الفترة ترديًا خطيرًا في العلاقات بين تشاد والسودان، كان من علاماته ارتفاع عدد وتيرة الهجمات على كلا الجانبين، وتبادل الحكومتين للاتهامات. من هذه الهجمات، الهجوم الذي تعرض له موقع للقوات المسلحة السودانية في (كاري ياري). في المقابل في 22 و23 /أكتوبر 2006م، سيطرت جماعة من المتمردين التشاديين المتمركزين في دارفور، يطلقون على أنفسهم اسم "اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية" على بلدتي (جوزبيدا) و(أم تيمان) التشاديتين لفترة قصيرة قبل أن تنسحب. لاحقت القوات المسلحة التشادية المتمردين، وذلك أسفر عن وقوع المزيد من الاشتباكات العنيفة في الأراضي التشادية، قرب الحدود السودانية في 29 أكتوبر. اتهمت

(1) –Ibid، p 5.

(2) – محمد عبد الستار سليمان: مرجع سبق ذكره، ص 98.

(3) – جيرومستوبيانا: مرجع سبق ذكره، ص 14.

تشاد القوات الجوية السودانية بقصف بلدات، بهاي، وتيني، وكاري ياري، وبامينا على طول حدودها الشرقية، وهو الاتهام الذي نفته الحكومة السودانية[1].

ظل التوتر مرتفعًا على طول الحدود بين تشاد والسودان. وفي 25 نوفمبر 2006، أقدمت جماعات من المعارضة التشادية المسلحة المتمركزة في دارفور على عبور الحدود السودانية إلى تشاد، فاستولت على مدينة (أبشي) شرق تشاد، لكن القوات المسلحة التشادية ردتها على أدبارها. في 28 نوفمبر، أعلنت تشاد رسميًا أنها في "حالة حرب" مع السودان نظرًا لدعم السودان للمتمردين التشاديين [2]. وهكذا، يتضح أن الحركات المسلحة العاملة بالوكالة التي دعمتها أنجامينا والخرطوم معًا بعضهما ضد بعض، أخذت أكثر فأكثر تخرج عن سيطرة داعميها، وأصبحت تشكل خطرًا على السودان وتشاد معًا، حيث ارتبط وجود ومصالح هذه الجماعات باستمرار النزاع بين السودان وتشاد، واستمرار الصراع في دارفور، ومن ثم فإن استقرار العلاقات بين البلدين لم يكن يصب في صالحهم، وأصبحت هذه القوى تحد من قدرة البلدين والمجتمع الدولي على إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وبذلك غدا السودان وتشاد متورطين في حرب تقوم بها حركات متمردة وميليشيات مساعِدة[3].

ثالثًا- الملك عبد الله بن عبد العزيز وجهود الوساطة بين السودان وتشاد

على الرغم من استمرار التوتر بين تشاد والسودان، فإنه لم يتم تسجيل أية هجمات عبر الحدود التشادية السودانية في الشهرين الأولين من عام 2007م، إلا أن مجموعة مليشيات تعمل انطلاقًا من الأراضي التشادية، قامت في 31 مارس، بمهاجمة قريتي (طويرو) و(مورني) السودانيتين الواقعتين غرب دارفور على مقربة من الحدود التشادية. أودت الهجمات بحياة زهاء ثلاثمائة شخص، بينهم مدنيون. في 9 أبريل 2007م، وقعت أول اشتباكات مباشرة بين القوات التشادية والقوات السودانية الحكومية، وذلك عندما توغلت القوات التشادية في الأراضي السودانية

(1) -United Nations، Security Council،Monthly Report of the Secretary-General on Darfur، S/ 2006/1041، 28 December 2006، P.5.

(2) -United Nations، Security Council، S/ 2007/104،Monthly Report of the Secretary-General on Darfur،23 February 2007، P.3.

(3) - جيرومستوبيانا: مرجع سبق ذكره، ص 15.

لملاحقة مجموعات تشادية معارضة. تم قتل ستة عشر فردًا من القوات المسلحة السودانية. وفي اليوم التالي، اعتذرت حكومة تشاد عما وصفته بأنه: "مصادمات غير مقصودة"[1].

ظل التوتر يشوب العلاقة بين تشاد والسودان على مدى شهر أبريل، وأسفر عن حشد للقوات العسكرية على جانبي الحدود. مما أثار شبح حرب واسعة النطاق بين البلدين، وبالرغم من اعتذار الحكومة التشادية عن هذا الهجوم، وتبريرها لدخول قواتها العمق السوداني بحجة ملاحقة المتمردين، فإن هذا الهجوم عكس مدى نفوذ الجناح المتشدد داخل نظام إدريس ديبي، الداعم لزغاوة السودان، الذي كان يعمل على تقويض استقرار العلاقات السودانية – التشادية[2].

دعمت جامعة الدول العربية والمملكة العربية السعودية خلال هذه الأزمة قوة الاتحاد الإفريقي المنتشرة في دارفور(AMIS) ، التي كانوا يصفونها بأنها الحل الأمني الوحيد القابل للتطبيق لأزمة دارفور. على مدى سنوات، كانت سياسة الجامعة العربية تتماشى تمامًا مع الموقف السوداني الرسمي الرافض لأية قوة دولية أخرى في دارفور، الذي يرى أن هذا الأمر يعد انتهاكًا لسيادة السودان، وتهديدًا لسلامة أراضيه ووحدتها[3].

كان تفاقم الوضع في دارفور يرسل إشارة تحذير بأن المنطقة العربية تشهد تحولات إستراتيجية كبرى، وما لم يندفع العرب لملء فراغ وجود قوة كبرى، ووسيط فعال لحل الأزمة، فلن تُحصر المشاكل التي تواجهها المنطقة العربية فقط في دارفور. كما أن قضايا الأمن القومي العربي تقتضي تناولها من منظور شامل وكامل، يراعي مصادر وأشكال التهديدات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الآتية من داخل الدول العربية أو خارجها. بناءً عليه، كانت المملكة العربية السعودية بما لها من ثقل ديني واقتصادي وسياسي في المنطقة، أكثر القوى المؤهلة للعب دور الوسيط في هذا

(1)-United Nations، Security Council، S/ 2007/462،Report of the Secretary- General on Darfur، 27 July 2007، P.5، 6.

(2) – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: الصراعات الإقليمية في إفريقيا، المسار التشادي السوداني، التقرير الإستراتيجي العربي 2008/2007، القاهرة، 2008، ص 197.

(3) -Crisis Group، About the Arab Stance Vis- a- vis Darfur، 21March 2007sgroup.org/africa/horn-africa/sudan/about-arab-stance-vis-vis-darfur.

الصراع؛ لحماية الأمن القومي العربي من مآلات قد تدفع المنطقة لمزيد من التعقيدات والتهديدات التي تمس أمنها القومي[1].

في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة والدول الغربية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان والنشطاء في أمريكا الشمالية وأوروبا، ينظرون إلى الأزمة بوصفها تعبيرًا عن التطهير العرقي المنظم من جانب الحكومة السودانية ضد مواطنيها الأفارقة. ومن ثم كانت عبارات مثل "أسوأ أزمة بشرية"، "أسوأ جريمة ضد الإنسانية في القرن الحادي والعشرين" و"المأساة الإنسانية" تطغى على الخطاب الدولي فيما يتعلق بالأزمة في دارفور. كان الغرب ينظر إلى دارفور على أنها حلقة من حلقات الصراع بين العرب والأفارقة، أو حملة منظمة من التطهير العرقي. لذلك جاء تدخل المملكة العربية السعودية لحل الأزمة، ونزع فتيل الحرب بين السودان وتشاد، وتقديم حل إقليمي لقوة إسلامية، تدرك طبيعة الواقع على الأرض، ولها ثقلها الروحي لدى كل أطراف النزاع، كونهم من الجانبين عرب وأفارقة معظمهم من المسلمين[2].

كانت الحكومة السودانية ترى أن صناعة أزمة دارفور، إنما هو حلقة ضمن مسعى دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقوى سودانية داخلية معارضة، وقوى إقليمية ذات مطامع خاصة في إعادة هيكلة السودان وتفكيكه، سعيًا وراء مصالحهم، للانفراد بثروات السودان[3]. لذلك؛ تم الاتفاق في اجتماع على هامش اجتماعات القمة العربية التاسعة عشرة التي عقدت في الرياض عام 2007م، برئاسة الملك عبد الله بن عبد العزيز، على أن يوضع ملف أزمة دارفور تحت إشراف الملك عبد الله، وأن تقوم الحكومة السودانية بتنسيق تعاملاتها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عبر المملكة العربية السعودية، حتى لا تحدث مواجهات مباشرة مع المجتمع الدولي، وتجنُّبًا للضغوط التي كانت تمارس

(1)-A Hassan،Hamdy، Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective، African Security Review 19، March، 2010، p. 22.

-(2)Hassan،Hamdy، Op. Cit، p. 23.

- (3)Natsios، Andrew S، Beyond Darfur: Sudan's Slide toward Civil War، Foreign Affairs، New York، Council on Foreign Relations، Vol.87، No.3، May- Jun 2008، p.82.

على السودان بشأن موضوع انتشار القوات الدولية في دارفور[1]. استخدمت المملكة قوتها الناعمة للوصول إلى تهدئة للموقف المتوتر في المنطقة، الذي يهدد بنشوب حرب من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات على هامش القمة العربية، مع الرئيس السوداني عمر البشير، بحضور القادة العرب؛ لبحث كيفية إنهاء الأزمة في دارفور. وقد أمضى البشير قرابة ساعة ونصف الساعة في اجتماع عقد بعد ظهر يوم الأربعاء 28 مارس مع الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بحضور الملك عبد الله في الرياض؛ لبحث الوصول إلى حلول للأزمة في دارفور، والوصول إلى تهدئة مع تشاد[2].

كانت هناك جلسة أخرى مع الرئيس السوداني استمرت حتى صباح يوم الخميس 29 مارس، ضمّت الملك عبد الله بن عبد العزيز، إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمر موسى، وألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) الرئيس الكيني موايكيباكي، والرئيس الباكستاني برويز مشرف، لبحث سبل حل الأزمة. قدمت قمة الرياض وعودًا للحكومة السودانية بالمساهمة في إعادة إعمار دارفور والمناطق المهمشة، والمناطق المتضررة من أعمال العنف في الإقليم[3].

صرّح بان كى مون فيما بعد عن جلسته مع البشير في الرياض بحضور الملك عبد الله قائلًا:" أعتقد أننا أحرزنا تقدمًا، كان هناك طريقٌ مسدودٌ، وتدخل الملك عبد الله دعم موقفي بشدة". أفاد المسئول الأممي أن المشاركين في الاجتماع حققوا تقدمًا كبيرًا في صياغة طرق لإنهاء الهجمات على عمال

(1)-Sudan Tribune، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429.

(2)-Crisis Group، About the Arab Stance Vis- a- vis Darfur، 21March 2007sgroup.org/africa/horn-africa/sudan/about-arab-stance-vis-vis-darfur.

-(3)Ibid.

الإغاثة في الإقليم، ومساعدة أولئك الذين قُطعوا عن المساعدة في دارفور. ركزت المحادثات على الحاجة إلى إقناع الجماعات المتمردة المنشقة بالتوقيع على وقف إطلاق النار [1].

توسط الملك عبد الله في الوصول لاتفاق بين الرئيس السوداني والأمين العام للأمم المتحدة، خلال قمة الرياض، بشأن قبول السودان لحزمة الدعم الثقيل المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور. ضمت حزمة الدعم 3000 من قوات الأمم المتحدة، والشرطة، والمدنيين، إلى جانب ست مروحيات هجومية [2].

أكّدت القمة العربية في ختام دورتها المنعقدة في الرياض أهمية استمرار جهود الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي لإرساء الأمن والاستقرار في دارفور. ودعت الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لرعاية الوساطة السياسية بين حكومة السودان، والدول غير الموقعة على اتفاق أبوجا، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. كما رحبت القمة بنتائج القمة الرباعية التي عقدت في طرابلس في 21 فبراير 2007 بمبادرة من ليبيا، وبمشاركة قادة السودان وإريتريا وتشاد، التي شارك فيها أيضًا بعض القادة المسلحين من حركات المعارضة، التي خُصصت للبحث عن تسوية سلمية عن طريق التفاوض للوصول إلى تسوية للنزاع في دارفور، وإحلال السلام في المنطقة[3].

دعت قمة الرياض الجماعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور إلى نبذ التصعيد العسكري والعنف. كما حثت المجتمع الدولي على بذل مزيدٍ من الجهود الرامية إلى منع التصعيد العسكري، أو تأجيج التعصب القبلي داخل مخيمات النازحين واللاجئين. طالبت قمة الرياض أيضًا الدول العربية والإفريقية بزيادة مشاركتها في قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، وذلك لتأكيد أهمية دور بعثة الاتحاد الإفريقي في التعامل مع الأزمة. كما أكدت القمة العربية من جديد أن إرسال أي قوات أخرى إلى دارفور يتطلب مشاورات وتنسيق وموافقة مسبقة من حكومة السودان [4].

---

(1)-Hoge، Warren، "Arabs and U.N. Chief Press Sudan's Leader to End Darfur Crisis"، The New York Times، March 29، 2007.

-(2)Ibid.

(3) -Sudan Tribune،Riyadh Summit of 29 March 2007، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429.

(4) -Ibid.

اتفق القادة العرب على دعوة الدول الأعضاء والمنظمات وهيئات العمل العربي الجماعي، وصناديق التمويل والاستثمار العربية، وغرف التجارة العربية؛ للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية العربية، والقطاع الخاص العربي إلى "المؤتمر العربي لدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور"، الذي تقرر عقده في الخرطوم، بهدف تقديم دعم عربي ملموس للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية التي أوجدها الصراع، والمساعدة على العودة السريعة للاجئين والنازحين من دارفور إلى ديارهم، وإنهاء هذا الوضع المأساوي[1].

في أبريل عام 2007م، صرّح السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير للصحافيين، عقب لقائه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أنّ بلاده تؤيّد الحل الإقليمي للأزمة. ناقش الجبير الوضع في دارفور مع بن كى مون، واستعرض تطور المفاوضات التي ترعاها المملكة؛ للتوصل إلى حل للنزاع، كما ناقش مع الأمين العام إمكانية زيادة عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور. وقال الجبير إن المملكة العربية السعودية تسعى إلى حل الأزمة على أساس إقليمي أكثر، وأكد أنّ المسئولين السودانيين لن يقبلوا أية قوات غير إفريقية في دارفور[2].

في سياق نفس السياسة الرامية لحل الأزمة في دارفور، كثفت الدبلوماسية السعودية مساعيها لاحتواء تداعيات الأزمة الإقليمية، حيث جاء تحرك الرياض الدبلوماسي لنزع فتيل الحرب بين الخرطوم وأنجامينا، من خلال رعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز، لاتفاق توسطت فيه المملكة بين السودان وتشاد؛ لإنهاء حالة التوتر المهددة بحرب إقليمية بين الجارتين.

في 3 مايو، 2007م، وُقّع في الرياض على اتفاق لتعزيز العلاقات بين تشاد والسودان، وتطويرها تحت رعاية المملكة العربية السعودية[3].

جاء في ديباجة الاتفاقية التي أطلق عليها الاتفاقية الثنائية لتطوير وتعزيز العلاقات بين السودان وتشاد، أنه نظرًا لرغبة الطرفين، حكومة جمهورية السودان، وحكومة جمهورية تشاد في تأكيد

-(1)Ibid.

(2)-Ali، Wasil، Saudi Arabia describes the Situation in Darfur as Tragic، News article by Sudan Tribune، Monday 30 April 2007.

(3)-United Nations، Security Council، S/ 2007/ 488، Report of the Secretary- General on Chad and the Central African Republic، 10 August 2007، P.3.

أواصر الصداقة بين الحكومتين، وتعزيز الروابط التاريخية والعلاقات الودية والأخوية بين البلدين الشقيقين، والتعهد بالالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة وسلامة كل طرف لأراضي الطرف الآخر، وعدم التدخل في شئونه الداخلية. وحل النزاع بين الدولتين بالوسائل السلمية، لما للنزاعات المسلحة من آثار مدمرة للأمن والاستقرار وجهود التنمية. مع مراعاة مبادئ القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي وأهدافه. واستجابة للمبادرة الكريمة والجهود المخلصة لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، يؤكد الطرفان موافقتهما على البنود التالية[1]:

البند الأول: يؤكد الطرفان مجددًا التزامهما الكامل باحترام الاتفاقيات الموقعة بينهما على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لاسيما اتفاق طرابلس الموقع في 8 فبراير 2006م، وأنهما سيراعيان البنود الواردة في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز اتفاق طرابلس، وحل الخلاف بين السودان وتشاد، وتطبيع العلاقات بينهما.

البند الثاني: يلتزم الطرفان بالعمل بإخلاص وجدية من أجل تحسين العلاقات الثنائية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، وتحقيق هذه الغاية من خلال القنوات الرسمية والشعبية للبلدين[2].

البند الثالث: يلتزم الطرفان باحترام سيادة أراضي الطرف الآخر وسلامتها، وتجنب التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر حظر استخدام أراضي البلدين لإيواء أو تعبئة أو تدريب أو مرور أو تموين الحركات المسلحة المعارضة للطرف الآخر. منع تقديم أي نوع من أنواع الدعم المادي أو المعنوي لهذه الحركات المسلحة، والسعي لإخراجها من أراضي البلدين. دعم جهود الاتحاد الإفريقي السياسية لإعادة الاستقرار لإقليم دارفور والمناطق الحدودية بين البلدين من خلال تنفيذ اتفاق سلام دارفور[3].

---

(1) -Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad. University of Edinburgh،pp 1.2. archived from the original PA-X، Peace Agreement Access Tool (Translation © University of Edinburgh). www.peaceagreements.org. Retrieved 28 April 2021.

-(2)Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad، Op. Cit، p.2.

(3)-Ibid.

البند الرابع: يتفق الطرفان على تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين وتوطيدها، بشكل مشترك بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين؛ في هذا الصدد الطرفان يتعهدان بفتح قنوات اتصال مباشرة بين المسئولين في البلدين، وتشجيع الاتصالات الرسمية والخاصة، لاسيما بين رجال الأعمال والمستثمرين لإبرام اتفاقيات وبروتوكولات بهدف التعاون المشترك.

البند الخامس: يتفق الطرفان على التعاون والعمل المشترك من أجل تطوير العلاقات وتعزيزها بين المناطق الحدودية، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والصحية؛ وبشكل عام تنمية التجارة عبر الحدود، ومكافحة الأوبئة، والاهتمام بالنقل والاتصالات؛ من خلال إنشاء الهياكل والبروتوكولات لهذا الغرض[1].

البند السادس: يلتزم الطرفان بالعمل والتعاون مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إيجاد حل دائم للصراع في دارفور وشرق تشاد؛ لتحقيق السلام والاستقرار لمصلحة الجميع.

البند السابع: يكرر الطرفان التزامهما ببذل كل جهد ضروري للتنفيذ الكامل لاتفاق طرابلس، لاسيما فيما يتعلق بأنشطة اللجنة العسكرية العليا التي اتفقت الأطراف على إنشائها في 28 أغسطس 2006م.

البند الثامن: تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها من قبل الطرفين. صيغت هذه الاتفاقية في شهر ربيع الثاني سنة 1428هـ، الموافق لشهر مايو 2007م، وقعها عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، وإدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، بحضور خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية[2].

قال السفير السيد عادل الجبير عن هذا الاتفاق إنه: " يمثل خطوة مهمة في تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة دارفور التي مزقتها الحرب، وأن تنفيذ هذا الاتفاق سيتم برعاية المملكة". وقد أجرى الرئيسان عمر البشير وإدريس ديبي اللذان دعاهما الملك عبد الله إلى المملكة لمباشرة المحادثات التي مهّدت لتوقيع هذه الاتفاقية في المزرعة الملكية بالجنادرية بحضور الملك عبد الله. وقد هنأ الملك عبد

(1)-Ibid.

(2) -Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad، Op. Cit، p.2.

الله الرئيسين البشير وديبي على الوصول إلى هذا الاتفاق، وأقام مأدبة غذاء على شرفهما؛ لتلطيف الأجواء، والإسهام في تطبيع العلاقات بين الرئيسين[1].

نص الاتفاق، كما جاء في البند الرابع والخامس، على سعي البلدين لتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، وخاصة تنمية اقتصاد المناطق الحدودية التي عانت كثيرًا من الإهمال، وفقر التنمية، والتهميش[2]. وفى لقاء صحفي أكد وزير الدولة السوداني للعلاقات الخارجية "علي أحمد كرتي" أنّ المملكة العربية السعودية ستكون الضامن لتنفيذ هذا الاتفاق. وردًّا على سؤال عما إذا كانت المملكة العربية السعودية، ستقدم أموالًا للطرفين؛ لضمان ثبات الاتفاقية واستمرارها، حتى لا تلقى مصير الاتفاقيات السابقة التي ظلت حبرًا على ورق، قال كرتي: "لا يوجد نص في الاتفاقية حول هذا الأمر، ولكن التفاهم هو أن المملكة ستساعد السودان، والمسلمين في كل مكان؛ لتحقيق الرخاء والاستقرار"[3].

تأكيدًا لهذا، واستمرارًا لدور المملكة في متابعة تنفيذ الاتفاق، وتذليل جميع العقبات المادية، حرص الملك عبد الله على تقديم الدعم المادي واللوجستى للسودان؛ للإسهام في تخفيف حدة المعاناة الإنسانية في دارفور، حيث قدمت المملكة حوالي 138 مليون ريال لدعم العمل الإنساني في دارفور، ولدعم عمل قوات الاتحاد الإفريقي في المنطقة. في كلمته أمام المؤتمر العربي لدعم الوضع الإنساني في دارفور، قال عضو مجلس الوزراء السعودي، الدكتور مسعد بن محمد، الذي مثل المملكة في المؤتمر:" إن المملكة العربية السعودية أنشأت أربعة عشر مركزًا صحيًا مجهزًا تجهيزًا جيدًا، كما قامت ببناء مدارس مستوى أساسي وثانوي، وحفرت تسعين بئرًا في دارفور؛ لدعم جهود التنمية وإحلال

---

(1)-He Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia، (WASHINGTON، DC)،President Omar Al-Bashir of Sudan and President Idriss Deby of Chad signed the agreement at King Abdullah's ranch in Janadriyah، outside Riyadh. May 03، 2007. https://www.saudiembassy.net/archive/200705.

(2) -Young، Helen. Osman، A.M.،Aklilu، Y.، Dale، R.،Badri، B. and Fuddle، A.J.A،Darfur – Livelihoods under Siege، Feinstein International Famine Center، Tufts University، Medford، MA، USA، 2005، p. 19.

(3) -Staff، Beuters، Reuters،"Sudan، Chad sign reconciliation deal in Saudi"، May 3، 2007. https://www.reuters.com/article/us-sudan-chad-deal-id.

السلام". وأضاف أن دعم المملكة العربية السعودية سيستمر في المساعدة حتى تحقيق السلام والاستقرار في دارفور[1].

قدمت المملكة من خلال برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية، التابع للبنك الإسلامي للتنمية، خطة لتعزيز السلام والاستقرار في دارفور، تتضمن إنشاء مرافق وخدمات في المناطق المتضررة من النزاع في الإقليم، مثل منطقة (الملم) الواقعة جنوب دارفور، يهدف المشروع إلى تنمية منطقة (الملم) التي تضم عشر قرى، وتهيئتهم لاستقبال العائدين من النازحين واللاجئين، وذلك بتوفير الخدمات الأساسية للسكان من مصادر المياه، والخدمات التعليمية، والمرافق الصحية، وبناء دور العبادة، وتوفير فرص العمل المستدام، من خلال خلق فرص عمل للسكان؛ انطلاقًا من الاستثمار الفعال للموارد المتاحة، وتعزيز المهارات المهنية للسكان[2].

كان المستفيدون المباشرون من هذا المشروع هم سكان دارفور الحاليون والعائدون المتوقعون الذين نزحوا من منازلهم بسبب النزاعات في حوالي عشر قرى، وعددهم حوالي 100،000 شخص. استهدف المملكة من خلال هذا المشروع تحسين نوعية حياة الناس، ومعالجة سبب رئيس من أسباب الصراع، وهو الصراع حول الموارد، وضعف التنمية بالإقليم، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في الاستقرار والسلم المجتمعي في الإقليم والسلام العام في المنطقة. كما سيكون له مساهمة ملحوظة في الحد من معدلات الفقر، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية في المنطقة المستهدفة. وقد بلغت الميزانية التقديرية للمشروع 63.3 مليون دولار[3].

من جانبهما أكدت الحكومة السودانية وحكومة تشاد التزامهما بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة؛ لإيجاد حل دائم للنزاع الدائر في دارفور، وشرق تشاد؛ لتحقيق استقرار البلدين. وبناءً

(1)-Sudan: Saudi Arabia provides 138 million reyals in support of Darfur، Suna، 30 Oct 2007.https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-saudi-arabia-provides-138-million-reyals-support-darfur.

(2) -Islamic Development Bank: King Abdullah bin Abdulaziz Program for Charity Works: Main Projects: Construction of Utilities & Services in Al Malam Region in South Darfour، Sudan.https://www.isdb.org/kaap/case-studies/construction-of-utilities-services-in-al-malam-region-in-south-darfour.

(3)-Ibid.

على ما تم الاتفاق عليه في الرياض، رفعت الحكومة التشادية حالة الطوارئ في 26 مايو 2007[1]. منذ توقيع اتفاق الرياض في 3 مايو، تراجعت حدة التوتر بين السودان وتشاد بعض الشيء. وفي الأسبوعين الأخيرين من مايو، أفادت تقارير بأن أكثر من ألف من المتمردين السودانيين قد عبروا الحدود التشادية إلى السودان في أعقاب انتهاء مهلة أصدرها الرئيس التشادي إدريس ديبي، لانسحابهم من الأراضي التشادية، بموجب اتفاق الرياض. علاوة على ذلك، تعهد البلدان، بموجب هذا الاتفاق، بالتقيد بأحكام اتفاق طرابلس المؤرخ في 8/فبراير 2006م، وكل الاتفاقات التي تلته، بما في ذلك إنشاء اللجنة العسكرية الأمنية المشتركة، التي اتُّفِقَ على إنشائها في تلك الاتفاقية[2].

رحب الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بالاتفاق الثنائي الذي وقعه في الرياض كل من الرئيس السوداني والرئيس التشادي، برعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز. ووصف الاتفاق بأنه يهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين السودان وتشاد، بعد تدهور العلاقات بينهما إثر وقوع اشتباكات حدودية. وقال بان كى مون: "إن الاتفاق خطوة إلى الأمام نحو تطبيع العلاقات بين الجانبين، التي تعد عاملًا مهمًا في حل النزاع الدائر في إقليم دارفور وشرق تشاد"[3].

وأضاف قائلًا "إنه من المهم أن يلتزم الجانبان بهذا الاتفاق، وأن يتعاونا مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتحقيق السلام الدائم والاستقرار." كما أشاد بان كي مون بجهود الملك عبد الله لتيسير التوصل إلى هذا الاتفاق، مشيدًا بدوره البناء في معالجة قضايا المنطقة. وفى نوفمبر 2008م، استأنفت الخرطوم وأنجامينا العلاقات الدبلوماسية بينهما[4].

التقى الملك عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس التشادي إدريس ديبي، في المملكة بعد توقيع الاتفاق، وبدء استئناف العلاقات بين السودان وتشاد، طبقًا للاتفاق في فبراير عام 2008م، إبان زيارة الرئيس التشادي للمملكة لاستعراض مجمل المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وبحث موقف

(1)-United Nations، Security Council، S/ 2007/ 488، Op. Cit، P.3.

(2) -United Nations، Security Council، S/ 2007/462،Op. Cit، P.6.

(3) -الأمم المتحدة: أخبار الأمم المتحدة، الأمين العام يرحب بتوقيع اتفاق للمصالحة بين تشاد والسودان، 7آيار/مايو 2007 /https://news.un.org/ar/story/2007/05.

(4)-United Nations، Security Council،Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in the Central African Republic and Chad، 17 December 2007. P.3.

البلدين منها. وقد رحّب الملك عبد الله بالرئيس التشادي والوفد المرافق له، متمنيًا لهم طيب الإقامة في المملكة العربية السعودية. من جانبه عبر الرئيس ديبي عن شكره وتقديره للملك عبد الله لجهوده في تحقيق المصالحة بين تشاد والسودان، التي نتج عنها تقارب بين البلدين في ظل المباحثات التي أجراها رئيسا الدولتين في الرياض، وانتهت في مكة المكرمة[1].

وقد حضر اللقاء الأمير نايف بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، والأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس المخابرات العامة، والأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز النائب. ورئيس الحرس الوطني للشؤون التنفيذية، الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز. كما حضرها من الجانب التشادي وزير العلاقات الخارجية موسى فكي محمد، ووزير البنية التحتية والنقل آدم يونسمي، وسفير جمهورية تشاد لدى المملكة صقر يوسف، ومدير مكتب رئيس الجمهورية بشارة عيسى جاد الله، والمستشار الخاص برئاسة الجمهورية محمد إسماعيل شايبو[2].

وهكذا استطاعت المملكة العربية السعودية من خلال طرح المبادرات لتسوية الصراع بين السودان وتشاد، أن تسهم في تهدئة التوتر، الأمر الذي كان له أثر كبير في دفع العلاقات بين الجانبين، في إطار إستراتيجية الملك عبد الله بن عبد العزيز، لتأمين مصالح المملكة من خلال تأمين منطقة القرن الإفريقي، والبحر الأحمر، والخليج العربي، وحماية الأمن القومي للمملكة، وترسيخ دور قيادي لها في إفريقيا، لاسيما منطقة الشرق والقرن الإفريقي.

ختامًا، يمكن القول إن أزمة دارفور – والعوامل التي أدت إليها – عميقة الجذور، تسبب فيها المنافسة على الموارد الشحيحة. حيث كان الصراع على الأرض والموارد ينبع من حاجة الدارفوريين للمياه والمراعي. وقد أدت ندرة الموارد إلى زيادة الاحتكاك القبلي الذي أدى إلى الصراع بين القبائل المستقرة (معظمها إفريقية) والقبائل البدوية (معظمها من العرب). بدوره شكل هذا الصراع الدارفوري بيئة

(1)–GOV. SA.King Abdullah and President Debbi Discuss Regional and International Developments، 22 Feb، 2008.

(2) –GOV.SA.King Abdullah and President Debbi Discuss Regional and International Developments، 22 Feb، 2008.

خصبة للجماعات المعارضة على جانبي الحدود السودانية – التشادية، الذين استغلوا بيئة الصراع في الإقليم، وهشاشة الوضع الأمني، لتتحول مشكلة الصراع على الموارد إلى نزاع إقليمي منذر بحرب بين السودان وتشاد، هددت المنطقة بأسرها، لهذا كانت أطراف النزاع بحاجة إلى وسيط قوى يمكن أن يجمع كل الأطراف على مائدة المفاوضات؛ للوصول إلى تسوية عادلة لهذا الصراع الذي تسبب في مقتل الآلاف وتشريدهم، معظمهم مسلمون، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية لعب الدور، إبان تلك الفترة بنجاح ملحوظ، وبالنهاية يظل أي اتفاق حبرًا على ورق، ما لم يكن هناك إرادة سياسية ومعطيات على الأرض لضمان تنفيذه.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية

1. إجلال رأفت: العوامل الداخلية وأزمة القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
2. الأمم المتحدة: أخبار الأمم المتحدة، الأمين العام يرحب بتوقيع اتفاق للمصالحة بين تشاد والسودان، 7آيار/مايو 2007 https://news.un.org/ar/story/2007/05/.
3. أيمن شبانة: السياسة السعودية في إفريقيا: آفاق واعدة، ورقة عمل، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة. تقرير السودان، التقييم الأساس للأمن الإنساني، تداعيات الصدى، عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور، العدد 9، شباط 2008.
4. جيرومستوبيانا: حرب تشاد- السودان بالوكالة، وعملية دارفور تشاد: الأسطورة والحقيقة، الطبعة الأولى، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، 2007.
5. غادة فؤاد السيد: الصراع الداخلي في دارفور منذ 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.
6. مجموعة الأزمات الدولية: توحيد متمردي دارفور شرط أساس للسلام، تقرير إفريقيا، التقرير رقم 32، بروكسل، مجموعة الأزمات الدولية، أكتوبر 2005.
7. محمد عبد الستار سليمان: العلاقات التشادية – السودانية منذ 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012.
8. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: الصراعات الإقليمية في إفريقيا، المسار التشادي السوداني، التقرير الإستراتيجي العربي 2008/2007، القاهرة، 2008.

ثانيا- المراجع الأجنبية

9. A Hassan،Hamdy، Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective، African Security Review 19، March، 2010، p. 22.
10. Ali،Wasil، Saudi Arabia describes the Situation in Darfur as Tragic، News article by Sudan Tribune، Monday 30 April 2007.
11. Bilateral Agreement for the Development and Strengthening of Relations between the Republic of Sudan and the Republic of Chad. University of Edinburgh،pp 1.2. archived from the original PA-X، Peace Agreement Access Tool (Translation © University of Edinburgh) www.peaceagreements.org. Retrieved 28 April 2021.
12. Crisis Group، About the Arab Stance Vis- a- vis Darfur، 21March 2007sgroup.org/africa/horn-africa/sudan/about-arab-stance-vis-vis-darfur.
13. Feierstein، Gerald، Craig Greathead، The Fight for Africa، The new Focus of the Saudi-Iranian Rivalry، Middle East Institute، Policy Foucus، 2017، p.2.
14. Giroux، Jennifer، David Lanz،DamianoSguaitamatti، The Tormented Triangle: The Regionalisation of Conflict in Sudan، Chad، and the Central African Republic، Working Paper no. 47، Crisis States Research Centre، April 2009، p.11.
15. GOV.SA. King Abdullah and President Debbi Discuss Regional and International Developments، 22 Feb، 2008.
16. Gulf-African Fund، a new idea to support exports and agricultural investment، News Article by ahram online، Archived from the original Monday 6 Dec 2010. Retrieved 21 November 2021.
17. Gulf-African Investment Conference-2010 Opens Saturday، Set to Promote Economic Partnerships 2 Riyadh، News Article by Saudi Press A gency، Archived from the original 29/11/ 2010. Retrieved 21 November 2021.

18. Hoge، Warren، "Arabs and U.N. Chief Press Sudan's Leader to End Darfur Crisis"، The New York Times، March 29، 2007.
19. Hoile، David، Darfur in Perspective، The European-Sudanese Public Affairs Council، London WC2N 5BW، 2006، p.12.
20. Institute for Security Studies، Chad- Sudan Relations: The Prisoner's Dilemma، Addis Ababa، May14، 2009، p.2.
21. International Crisis Group، Chad: Powder Keg in the East،Brusseles، International Crisis Group، Africa Report، NO.149، 15 April 2009، p.3.
22. Islamic Development Bank: King Abdullah bin Abdulaziz Program for Charity Works: Main Projects: Construction of Utilities & Services in Al Malam Region in South Darfour، Sudan. https://www.isdb.org/kaap/case-studies/construction-of-utilities-services-in-al-malam-region-in-south-darfour
23. Jennifer L، De Maio، Is War Contagious? The Transnationalization of Conflict in Darfur، African Studies Quarterly، Vol.11، Issue 4، Florida، 2010، p.6.
24. Lons، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original october 23،2018. Retrieved 10 april 2021. https://carnegieendowment.org/sada/77561
25. Mason، Robert، Simon Mabon، The Gulf States in East Africa: Security، Economic and Strategic Partnerships? Working Paper، Workshop 3، Gulf Research Centre Cambridge، 2015، p.1.
26. Natsios، Andrew S، Beyond Darfur: Sudan's Slide toward Civil War، Foreign Affairs، New York، Council on Foreign Relations، Vol.87، No.3، May- Jun 2008، p.82.
27. Prendergast،Jhon، Sudan، Chad and the Central African Republic: The Regional Impact of the Darfur Crisis، Statement before the Subcommittee on African Affairs، Committee on Foreign Relation،U.S.Senate، Washington، D.C، March 20، 2007، p 4.
28. Roxburgh، et.al. Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies،Mckinsey Global Institute، June 2010، pp.39- 46.
29. Slim، Hugo، Dithering over Darfur? A preliminary Review of the International Response، International Affairs، Vol. 80، No.5، Oct.2004، p.814.
30. Staff،Beuters، Reuters،" Sudan، Chad sign reconciliation deal in Saudi"، May 3، 2007. https://www.reuters.com/article/us-sudan-chad-deal-id
31. Sudan Tribune، Riyadh Summit of 29 March 2007، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429/
32. Sudan Tribune، Saudi Arabia to Supervise Resolution of Darfur Crisis- Report، March 31، 2007. https://sudantribune.com/article21429.
33. Sudan: Saudi Arabia provides 138 million reyals in support of Darfur،Suna، 30 Oct 2007. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-saudi-arabia-provides-138-million-reyals-support-darfur
34. Sudan's Bashir says Relations with Saudi Arabia now Normal، news article by Sudan Tribune، Camille،saudiarabia and the uae look to africa، Carnegie endowment for international peace،archived from the original Sunday 12 Oct 2014. Retrieved 28 April 2021.
35. The Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia، (WASHINGTON، DC)، President Omar Al-Bashir of Sudan and President IdrissDeby of Chad signed the agreement at King Abdullah's ranch in Janadriyah، outside Riyadh. May 03، 2007. https://www.saudiembassy.net/archive/200705

36. Tubiana، Jerome، The Chad- Sudan Proxy War and the Darfurization of Chad: Myths and Reality، Working Paper 12، Norwegian Ministry of Forign Affairs، Small Arms Survey HSBA 12، P.12.
37. United Nations، Security Council، Monthly Report of the Secretary-General on Darfur، S/ 2006/1041، 28 December 2006، P.5.
38. United Nations، Security Council، Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in the Central African Republic and Chad، 17 December 2007. P.3.
39. United Nations، Security Council، S/ 2007/ 488، Report of the Secretary- General on Chad and the Central African Republic، 10 August 2007، P.3.
40. Wai، Dunstan M.، The African – Arab Conflict in the Sudan، New York: Africana Pub، 1981، p.22.
41. Young، Helen. Osman، A.M.،Aklilu، Y.، Dale، R.،Badri، B. and Fuddle، A.J.A، Darfur – Livelihoods under Siege، Feinstein International Famine Center، Tufts University، Medford، MA، USA، 2005، p. 19.